إقتصاد

حين تُعاد كتابة القطاع من الجذور
وزير الزراعة: لبنان يزرع مستقبله بخطة عشريّة

تبرز في ظل الازمات المتراكمة التي يواجهها القطاع الزراعي في لبنان، الخطة الزراعية العشرية 2026-2035 كإطار شامل لاعادة تنظيم هذا القطاع الحيوي ووضعه على مسار التعافي والاستدامة. تنطلق هذه الخطة من مقاربة متكاملة تعالج الخسائر التي لحقت بالزراعة، وتواجه التحديات المناخية والاقتصادية، وتؤسس لسياسات حديثة تقوم على الحوكمة الرشيدة، وحماية الانتاج المحلي، وتعزيز الأمن الغذائي

ترتكز الخطة على اعتماد الزراعة الذكية المتكيفة مع التغيرات المناخية، تحسين نوعية الانتاج عبر انظمة التتبع الكامل، توجيه الدعم نحو القطاعات ذات الميزة التنافسية، الى جانب تمكين المزارعين من خلال بناء القدرات، تطوير التعاونيات، الزراعة التعاقدية، وتنظيم القطاع عبر السجل الزراعي. كما تولي الخطة اهمية خاصة للاستثمار الزراعي، توسيع الاسواق، وتعزيز التسويق المحلي بالتوازي مع التصدير.

"الامن العام" التقت وزير الزراعة نزار هاني.

■ كيف تقيمون واقع القطاع الزراعي بعد سنوات من الازمات الاقتصادية والبيئية؟

□ اولا، الحرب الاخيرة والاعتداءات التي طالت القطاع الزراعي. واستنادا الى تقرير اعده البنك الدولي بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والمجلس الوطني للبحوث العلمية، قامت وزارة الزراعة بإجراء تقييم مفصل لأضرار القطاع الزراعي. بلغت الخسائر والاضرار مجتمعة نحو 100 مليون دولار، وهي تشمل الغابات، جميع الاراضي الزراعية، اضافة الى الثروة الحيوانية والنباتية. اما الاضرار، فقدرت بنحو 172 مليون دولار. على هذا الاساس، وضعت خطة لاعادة تأهيل القطاع الزراعي وتحقيق تعافيه على مدى ثلاث سنوات. كما تم تأمين التمويل اللازم للانطلاق في تنفيذ خطة التعافي، ومن المقرر البدء قريبا جدا بإعادة تأهيل 1500 بيت من البلاستيك، وانشاء 50 محطة لضخ المياه تعمل بالطاقة الشمسية، وذلك تمهيدا لاعادة

وزير الزراعة نزار هاني.

"شراكات ذكية تقلص الاستيراد وترفع الثقة"

تأهيل القطاع الزراعي. اضافة الى ذلك، سيتم زرع نحو 50 الف شجرة زيتون. بالطبع، لا يمكن تعويض اشجار الزيتون المعمرة التي كانت موجودة، الا انه جرى العمل على توزيع نحو 85 الف شجرة زيتون لتعويض الاشجار التي تعرضت للقطع والتجريف والحرق، بما في ذلك الاضرار الناتجة من استخدام الفوسفور الابيض وغيره.

ثانيا، التحديات المناخية التي تطال القطاع الزراعي في مختلف انحاء العالم، لا سيما قلة الامطار. فقد شهد لبنان في الشتاء الماضي تراجعا في كمية المتساقطات بنسبة تراوحت بين 40 و50 في المئة من المعدل السنوي المعتاد. كما شكل ذلك ضغطا كبيرا، وخلف اثارا سلبية على القطاع الزراعي، فضلا عن زيادة كلفة الانتاج الزراعي. نأمل هذا العام ان تعود كميات الامطار الى مستوياتها الطبيعية، بما يسمح بحدوث تعاف من الناحية المناخية، وامتلاء الابار الجوفية والبرك الزراعية. على ان يساهم ذلك في تغذية القطاع الزراعي بالمياه، وتمكين الزراعات المروية، من استكمال موسمها وتحقيق الانتاج المرجو، خصوصا في مناطق البقاع الاوسط والبقاع الشمالي.

■ ما هي اولويات وزارة الزراعة في المرحلة الحالية، بعيدا من العناوين النظرية؟

□ تجلت اولويات القطاع الزراعي في الخطة الزراعية العشرية الممتدة بين عامي 2026 و2035. في اختصار، تتمحور هذه الاولويات حول النقاط الاتية:

اولا، اعتماد زراعة ذكية متكيفة مع التغيرات المناخية.

ثانيا، تطوير زراعة ذات نوعية عالية، وهو ما يتطلب تطبيق انظمة التتبع الكامل، لضمان انتاج زراعي عالي الجودة من حيث النوعية والكمية.

ثالثا، بناء مزارع كفي يمتلك القدرات اللازمة لتطوير القطاع الزراعي بكفاءة ومهنية عاليتين.

بالطبع، يندرج تحت كل واحد من هذه العناوين عدد كبير من التفاصيل، وهي مبينة بالكامل في الخطة العشرية.

■ الى اي حد اسهمت السياسات والاجراءات الاخيرة في تحسين ظروف المزارعين على الارض؟

□ الاجراءات التي اعتمدت، جرى تلخيصها خلال الاشهر العشرة الماضية في 10 اوراق حقائق. وهي تتضمن شرحا تفصيليا لعدد كبير من الجوانب، من بينها عدد المستفيدين، وعدد المسجلين في السجل الزراعي، وغيرها من الاجراءات ذات الصلة. كما تشمل هذه الاوراق القرارات التنظيمية والادارية التي جرى تعديلها او تطويرها او اعدادها من جديد، اضافة الى العديد من الانشطة والبرامج والمشاريع التي عملت عليها وزارة الزراعة، والتي من شأنها وضع القطاع الزراعي على مسار أفضل مما كان عليه سابقا. نأمل ان يكون هذا المسار ايجابيا، وان يقود الى تعافي القطاع الزراعي وتطويره، بما يخدم المزارع اولا، والاقتصاد المحلي، ومن ثم الاقتصاد الوطني، والاهم تعزيز الامن الغذائي، بما ◄

مقال

لبنان وأزمة الثقة الشاملة

لم تعد الازمة المالية والمصرفية في لبنان ازمة ارقام او تشريعات تقنية قابلة للحل بقانون واحد، بل تحولت الى ازمة ثقة شاملة تطاول الدولة بمؤسساتها، والنظام المالي برمته، والعلاقة مع المجتمع الدولي. فمنذ الانهيار الكبير عام 2019، لم يخسر اللبنانيون ودائعهم فحسب، بل خسروا الايمان بأن الدولة قادرة او راغبة في حمايتهم، وان المصارف تعمل ضمن منظومة قانونية عادلة، وان السلطة السياسية تمتلك رؤية انقاذ حقيقية. من هنا، فان أي نقاش حول استعادة الثقة لا يمكن اختزاله بمشروع قانون الفجوة المالية، على اهميته، بل يجب ربطه بسلسلة متكاملة من الاصلاحات المالية والنقدية والسياسية والامنية.

صحيح ان قانون الفجوة المالية يشكل، نظريا، خطوة ضرورية لتنظيم الخسائر وتوزيعها، وهو مطلب اساسي لصندوق النقد الدولي ضمن اي برنامج دعم محتمل، الا ان هذا القانون، في غياب اصلاحات موازية، يبقى اجراء ناقصا. فاستعادة الثقة لا تتحقق عندما يقال للمودع ان امواله ستعاد جزئيا او على مدى سنوات طويلة، فيما تبقى اسباب الانهيار من دون محاسبة، وتبقى المالية العامة عاجزة، والسياسة النقدية مرتبكة، والدولة غائبة عن دورها السيادي والرقابي.

الاصلاح المالي يشكل الركيزة الاولى لأي ثقة مستدامة. لا يمكن بناء اقتصاد قابل للحياة من دون معالجة جذرية للدين العام الذي استنزف الدولة لعقود، ومن دون اصلاح نظام الانفاق العام القائم على الهدر والمحاصصة، ولا من دون نظام ضريبي عادل وفعال يعيد للدولة جزءا من قدرتها على تمويل نفسها. صندوق النقد والبنك الدولي شددا مرارا على ان غياب الانضباط المالي والحوكمة الرشيدة كان من الاسباب الجوهرية لانهيار الثقة بلبنان، وان اي دعم دولي مشروط بخطة مالية متكاملة وقابلة للتنفيذ.

الى جانب ذلك، يبقى الاصلاح النقدي والمصرفي شرطا لا غنى عنه. فالمصارف التي كانت يوما واجهة "الاستقرار" تحولت الى رمز لانعدام الثقة، نتيجة حجز الودائع وغياب الشفافية. اعادة هيكلة القطاع المصرفي لا تعني فقط دمج او تصفية مصارف، بل تعني اولا تحميل المسؤوليات بوضوح، وحماية صغار المودعين، واستعادة الدور الطبيعي للمصارف كوسيط مالي يخدم الاقتصاد الحقيقي. اما مصرف لبنان، فلا يمكنه استعادة صدقيته من دون شفافية كاملة في ميزانياته، وتوحيد اسعار الصرف، وانهاء السياسات الاستثنائية التي عمقت الفجوة النقدية واضعفت العملة الوطنية.

غير ان الثقة الاقتصادية لا تولد في فراغ. فالأزمة المالية في لبنان هي في جوهرها ازمة حوكمة ونظام سياسي. لا يمكن لمودع ان يثق بدولة لا يتمتع فيها القضاء بالاستقلالية الكافية، ولا يمكن لمستثمر ان يغامر بأمواله في بلد تغيب فيه المحاسبة ويستمر فيه الافلات من العقاب. الاصلاحات السياسية والمؤسساتية، من تعزيز استقلال القضاء الى مكافحة الفساد وتفعيل الرقابة، ليست بنودا نظرية، بل هي شروط اساسية لأي مسار تعاف حقيقي.

يكتمل مشهد الثقة بعامل غالبا ما يتم تجاهله في النقاش الاقتصادي: العامل الامني والسيادي. فالاقتصاد لا ينمو في بيئة غير مستقرة، والاستثمار لا يزدهر في دولة لا تحتكر قرارها الامني. من هنا، يرتبط استقرار لبنان الاقتصادي ارتباطا مباشرا بتثبيت الاستقرار الامني وتطبيق القرارات الدولية، وفي مقدمها القرار 1701، بما يحمله من دلالات على سيادة الدولة وضبط الحدود ومنع الانزلاق الى مواجهات مدمرة.

استعادة الثقة، في الخلاصة، ليست قرارا يتخذ في جلسة حكومية ولا مادة تضاف الى قانون. انها مسار طويل ومتشابك يبدأ بالاعتراف الكامل بحجم الانهيار، ويمر بإصلاح مالي ونقدي شفاف، ويتطلب اعادة بناء الدولة ومؤسساتها، ولا يكتمل من دون استقرار سياسي وامني حقيقي. من دون هذا التكامل، يبقى قانون الفجوة المالية مجرد محاولة تنظيمية في اقتصاد فقد مقومات الثقة، وبقي عالقا بين وعود الاصلاح وواقع الانهيار.

عصام شلهوب

◄ يضمن تأمين الغذاء الذي يحتاجه البلد على صعيدي الثروة النباتية والثروة الحيوانية.

■ ما هو دور الدولة اليوم في حماية المزارع الصغير في ظل ارتفاع كلفة الانتاج وتقلبات السوق؟

□ دور الدولة في حماية المزارع الصغير يتمثل في بناء قدرات المزارعين وحماية الانتاج المحلي، لا سيما من خلال السياسات المعتمدة في مجالي الاستيراد والتصدير، اضافة الى تأمين الدعم لمختلف القطاعات الزراعية. اليوم، يذهب جزء من الدعم مباشرة الى المزارعين، الا ان الاهم يتمثل في الدعم الذي يوجه الى القطاعات الزراعية المختلفة، وهو امر بالغ الاهمية، اذ يتيح لنا معرفة اماكن وجود المزارعين وطبيعة انشطتهم. على هذا الاساس، يصبح لكل مزارع هوية زراعية خاصة به، تماما كما تمتلك الشركات سجلا تجاريا، بحيث يتم اعتماد السجل الزراعي كإطار رسمي لتنظيم اوضاع المزارعين وتوثيق نشاطهم.

■ كيف تتعامل الوزارة مع التغير المناخي وتأثيره المتزايد على المواسم الزراعية وادارة الموارد المائية؟

□ تعد التغيرات المناخية، كما أشرنا، تحديا بالغ الاهمية يواجه القطاع الزراعي. وتعمل وزارة الزراعة حاليا اما على مكافحة اثار التغيرات المناخية او على التكيف معها. اولا، من خلال تشجيع المزارعين على اعتماد الانواع الزراعية الاكثر قدرة على التكيف مع هذه التغيرات، وهنا تؤدي مصلحة الابحاث العلمية الزراعية دورا اساسيا، لا سيما في ما يتعلق بالبذور والشتول وغيرها.

ثانيا، في مجال ادارة الموارد المائية، حيث تبذل الوزارة جهودا كبيرة في اعادة تأهيل البرك الزراعية القائمة، وانشاء برك زراعية جديدة، اضافة الى تطوير انظمة الري لتكون أكثر ترشيدا في استخدام المياه. بالنظر الى تراجع كميات الامطار، بات من الضروري جمع المياه المتاحة وادارتها واستعمالها بطريقة رشيدة وفعالة، بما يضمن تنفيذ الري

> **الجودة مدخل اساسي للتنافس لا للكلفة**

الكافي والصحيح للمحاصيل الزراعية وتحقيق أفضل انتاج ممكن.

■ هل لدى الوزارة رؤية واضحة لتحديث انماط الزراعة والانتقال نحو الزراعة المستدامة والذكية؟

□ تعبر رؤية الوزارة للزراعة المستدامة والذكية، بوضوح كبير من خلال الخطة الزراعية العشرية، التي تعد الاساس في رسم مستقبل الزراعة وتوجهها. ترتكز هذه الرؤية على اختيار الانواع الزراعية التي يمتلك لبنان فيها ميزة تفاضلية، بدل التوسع في الزراعات التقليدية التي لا يستطيع لبنان منافسة الدول المحيطة فيها، والتي تتميز بارتفاع كلفة انتاجها واستهلاكها الكبير للمياه، مثل البطاطا وغيرها من المحاصيل الكلاسيكية التي اعتاد لبنان زراعتها.

■ كيف تنظرون الى دور التعاونيات الزراعية، ولماذا لا تزال فاعليتها محدودة في لبنان؟

□ تعد التعاونيات الزراعية ركيزة اساسية في تطوير عمل المزارعين، وخفض كلفة الانتاج، وتعزيز التعاون في ما بينها، اضافة الى تبادل الخبرات وبناء القدرات. كما تولي وزارة الزراعة اهمية خاصة للتعاونيات الزراعية، وقد اعدت ورقة حقائق مخصصة لها تبين اعدادها وتوزعها الجغرافي على مختلف المناطق، الى جانب معطيات اخرى ذات صلة. تأتي التعاونيات الزراعية في صدارة اولويات الخطة الزراعية الجديدة، لا سيما في ما يتعلق بالاستمرار في تطوير ادائها وتعزيز دورها، اذ تعد من ابرز المزايا التي يتميز بها القطاع الزراعي في لبنان. في هذا الاطار، وفي سياق التعاون القائم حاليا مع سوريا، ينظر الى التجربة اللبنانية في مجال التعاونيات الزراعية على انها تجربة رائدة، حيث تبدي الجهات المعنية هناك اهتماما بالاستفادة منها والتعلم من خبراتها.

■ ما هي خطط الوزارة لدعم تسويق الانتاج الزراعي وفتح اسواق تصدير جديدة؟

□ تعد فتح اسواق جديدة من أبرز اولويات وزارة الزراعة. ففي مجال العنب، حققنا نجاحا جيدا، ونستمر في جهودنا، وكذلك في ما يتعلق بالأفوكادو والزراعات التي تتمتع بميزة تنافسية للبنان. اليوم، يصدر العنب اللبناني الى اكثر من 140 دولة، وقد اصبح المحصول الزراعي الاول من حيث التصدير، وهو انجاز مهم جدا، اذ يمتلك العنب اللبناني ميزة تنافسية كبيرة من حيث الجودة والطعم والكمية. كما نجحنا مجال الفواكه الاستوائية، مثل الافوكادو والقشطة، الى جانب الحمضيات والموز. وهناك تركيز كبير في المرحلة المقبلة على هذه الانواع المختلفة، اضافة الى النباتات الطبية والعطرية والزيوت، التي تنتج في مناطق عديدة من لبنان. لقد حققنا نجاحا في زراعة الجزر، حيث أصبح الانتاج المحلي شبه كاف، وكذلك في تطوير زراعة الثوم، وتساعد في تقليل الاستيراد وزيادة الانتاج المحلي، سواء للأسواق الداخلية او امكانية التصدير، حيث تتمتع هذه المحاصيل بعائد اقتصادي مرتفع جدا.

■ كيف تشجعون الاستثمار الزراعي والشراكة مع القطاع الخاص من دون الاضرار بالأمن الغذائي؟

□ يعد الاستثمار في القطاع الزراعي من أبرز اولويات وزارة الزراعة، ويدرج ضمن الخطة الجديدة. فلتطوير القطاع الزراعي، من الضروري وجود استثمارات، كما حصل في قطاعات اخرى في لبنان. في الاسبوع الاول او في الجزء الاول من شهر ايار، سيعقد مؤتمر خاص بالاستثمار الزراعي، مستندا الى الخطة الاستثمارية للقطاع الزراعي التي تعمل الوزارة

على اعدادها. تركز الوزارة جهودها حاليا، على اتمام الخطة الوطنية للزراعة 2026-2035، الى جانب اعداد خطة الاستثمار في القطاع الزراعي، التي سيتم عرضها خلال المؤتمر لجذب المستثمرين في ايار 2026.

■ ما هي رسالتكم اليوم الى المزارعين اللبنانيين الذين يشعرون بأنهم تركوا وحدهم في مواجهة الازمات؟

□ رسالتي لهم تشدد على ان الزراعة هي نبض الارض والحياة، وتبقى اساس الامن الغذائي. فالزراعة في لبنان واعدة جدا، فالتصدير مهم، لكن السوق المحلية اهم.

إذا عملنا على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتأمين اكبر كمية ممكنة من المحاصيل الزراعية للسوق المحلية، سيكون لدينا انتاج كبير ودعم ملموس للقطاع الزراعي وللاقتصاد اللبناني. يستفيد من هذا الكم الهائل من الانتاج المزارعون والعائلات المرتبطة بالقطاع الزراعي بشكل مباشر وغير مباشر. كما ان التوجه نحو التسويق المحلي وزيادة الانتاج يعد احد اركان الزراعة التكاملية. فعلى سبيل المثال، تم توقيع عقد زراعي مهم جدا بين شركة ماكدونالدز واحد المعامل التي تقوم بتصنيع البطاطا المثلجة، وهو تقدم كبير.

■ الى اي مدى يشكل القطاع الزراعي التكاملي ركيزة اساسية في استراتيجيا الامن الغذائي الوطني؟

□ تعد الزراعة التكاملية مثالا واضحا من خلال تعاونها مع شركة ماكدونالدز، التي تستورد حوالى 1300 طن من البطاطا المجمدة سنويا. حاليا، سيتم انتاج 1000 طن داخل لبنان، بينما ستستورد 300 طن فقط من الخارج لضمان عدم انقطاع الامدادات في الاسواق المحلية. تسير هذه العملية ايضا في اتجاه ايجابي مع الشركات التي تزود "برغر كينغ" وغيرها من المطاعم بالبطاطا المجمدة. في الواقع، باتت شركة ماكدونالدز تعتمد تقريبا على كل ما ينتج محليا في لبنان من اللحم، الدجاج، الخبز، الخضروات، اضافة الى البطاطا. هذا التعاون يدعم الانتاج المحلي ويحسن من نوعيته. من وجهة نظري، تعد الزراعة التكاملية حلا مهما جدا، اذ تربط بين المزارع والمسوق والمصنع، ما يؤدي الى تنظيم القطاع الزراعي وتحسين معاييره، ويمنح المزارع الطمأنينة في شأن الاسواق التي سيبيع فيها انتاجه. فعملية التصدير صعبة وتتطلب جهدا وتكاليف كبيرة، في حين ان الاسواق المحلية أسهل واقرب للوصول. في اختصار، نهدف الى انتاج زراعي يتمتع بجودة عالية من خلال برنامج التتبع، بحيث يعرف المستهلك في السوبرماركت المزارع الذي انتج هذا الانتاج، مع ربط سياسات التسويق بالزراعة التكاملية. كما يشمل البرنامج بناء قدرات المزارعين ليكون لديهم الكفاءة الكاملة لانتاجهم الزراعي، الى جانب سياسات زراعية تحمي الانتاج المحلي، وهو ما يعكس التقدم الملموس والكبير الذي احرزناه في هذا القطاع.

ع. ش